مذكرة تفاهم لتعزيز ريادة دبي كمركز عالمي للصناعات الحلال

«دافزا» ومؤسسة تنمية صناعات الحلال في ماليزيا تدفعان عجلة نمو الاقتصاد الإسلامي

عقدت سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي «دافزا» (DAFZA) شراكة استراتيجية مع «مؤسسة تنمية صناعات الحلال في ماليزيا» (HDC)، في خطوة نوعية لتعزيز فرص الأعمال والاستثمار ضمن قطاع الصناعات الحلال. ووقع مذكرة التفاهم كل من الدكتور محمد الزرعوني، مدير عام «دافزا»، وداتو سيري جميل بيدين، الرئيس التنفيذي لـ «مؤسسة تنمية صناعات الحلال في ماليزيا»، في المقر الرئيسي لـ «دافزا» بحضور عدد من كبار المسؤولين من الطرفين. وتكمن أهمية التعاون الجديد في كونه دفعة قوية لدعم المساعي الدولية الهادفة إلى الارتقاء بالصناعة الحلال، التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية لدفع عجلة نمو الاقتصاد الإسلامي العالمي.

واتفق الطرفان على تكثيف الجهود لتقوية العلاقة الاقتصادية التكاملية وتفعيل أطر التعاون البناء في دعم خطط تطوير بنية تحتية عالمية المستوى لترسيخ ريادة دبي كمركز اقتصادي عالمي للصناعات الحلال، وسيتمحور تركيز «دافزا» و«مؤسسة تنمية صناعات الحلال في ماليزيا» على خلق منصة تفاعلية من شأنها إثراء المعرفة، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الشركات العاملة ضمن قطاع الصناعات الحلال، فضلاً عن توفير السبل اللازمة لها لمواصلة مسيرة النمو في المستقبل بالتزامن مع تنامي أهمية الاقتصاد الإسلامي كرافد حيوي من روافد الاقتصاد العالمي. ومن المقرر تشكيل «لجنة عمل مشترك» لمتابعة تنفيذ المبادرات من أجل الوصول بالعلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية إلى مستوى جديد من التميز.

جانب من توقيع الاتفاقية

وأعرب الدكتور محمد الزرعوني عن سعادته بتأسيس شراكة متينة مع «مؤسسة تنمية صناعات الحلال»، التي تمتلك تاريخاً حافلاً بالنجاح في دفع عجلة تطوير قطاع الصناعات الحلال في ماليزيا، مؤكداً التزام «دافزا» بتوظيف مقوماتها التنافسية ومزاياها الاستراتيجية في خدمة الجهود الرامية إلى تعزيز فرص الأعمال والاستثمار في مجال الصناعات الحلال، تماشياً مع مساعيها الحثيثة لدعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة دبي كعاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، بما ينسجم مع التوجيهات السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله».

وأضاف الزرعوني: «تعكس الشراكة الجديدة الثقة العالية التي توليها «مؤسسة تنمية صناعات الحلال» لإمارة دبي، التي تبرز اليوم كسوق جاذبة للمنتجات الآسيوية، لا سيّما المنتجات الحلال، وبوابة مثالية لدخول الشركات إلى أسواق النمو الرئيسية في الخليج العربي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتضع اتفاقية التعاون إطاراً متكاملاً لتكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى تطوير معايير ومقاييس الصناعة الحلال بما يواكب التطورات الاقتصادية المتلاحقة. ونتطلع من جانبنا إلى بناء علاقة تكاملية متينة مع المؤسسة في سبيل توسيع وتنويع قنوات الاستثمار بين البلدين وتعزيز ريادة دبي على خارطة الصناعات الحلال، التي تمثل دعامة أساسية للاقتصاد الإسلامي الذي أثبت بأنه منظومة متكاملة لتحقيق النمو والازدهار والرفاه. ونجدد التزامنا بدعم أهداف المؤسسة المتمحورة حول الارتقاء بمعايير الصناعة الحلال والترويج على نطاق واسع للمنتجات الماليزية الحلال ضمن الأسواق المحلية والإقليمية الواعدة.»

من جانبه، قال داتو سيري جميل بيدين: «تكتسب الإدارة الفاعلة لسلاسل التوريد أهمية خاصة ضمن الأسواق العالمية للمنتجات الحلال، باعتبارها ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو المستدام. ويواجه حالياً منتجو وموزعو المنتجات الحلال في آسيا، وفي ماليزيا على وجه الخصوص، معوقات وتحديات كبيرة على صعيد ضمان الوصول المباشر إلى الأسواق الواعدة، لا سيّما أسواق الخليج العربي التي تحمل فرصاً هائلة. لذا فإن شراكتنا الاستراتيجية الجديدة مع «دافزا» تعتبر خطوة هامة للغاية، كونها توفر أرضية متينة لتمهيد الطريق أمام الشركات الآسيوية والماليزية للوصول بسرعة وسهولة إلى الأسواق المستهدفة في دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.»

وأضاف بيدين: «ننظر بثقة وتفاؤل حيال الدور المرتقب والنتائج الإيجابية التي ستعود بها الاتفاقية المشتركة مع «دافزا»، لا سيّما على صعيد تسهيل التواصل بين مجتمع الاستثمار في قطاع الصناعات الحلال وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين أسواق آسيا والشرق الأوسط. ومما لا شك فيه بأنّ «دافزا»، من خلال التعاون الجديد، ستقوم بدور محوري وهام في تعزيز مكانة دبي كقاعدة رئيسية للمنتجات القادمة من آسيا إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مستفيدة في ذلك بما تتمتع به من مرافق عالمية المستوى وبنى تحتية متطورة وحوافز استثمارية مشجعة وخدمات متميزة. ولعل أبرز ما يعزز ريادة «دافزا» في هذا المجال يتمثل في موقعها الاستراتيجي الحيوي على مقربة من «مطار دبي الدولي»، الأمر الذي يمثل قيمة مضافة للشركات من الناحية اللوجستية، وبالأخص على صعيد ضمان الوصول السريع والحد من الوقت والجهد والتكاليف.»

ويجدر الذكر بأنّ «مؤسسة تنمية صناعات الحلال»، التي تعمل تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة الدولية الماليزية، تعتبر أول هيئة حكومية في العالم تعنى بتطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتكاملة لتنمية قطاع الصناعات الحلال، الذي يعتبر أحد أبرز القطاعات الحيوية المؤثرة في الاقتصاد الإسلامي.

مؤكداً قدرته على إنجاز أفضل النسب من خلال أداء مُستدام

بنك الدوحة يحقق أرباحاً بقيمة 1.374 مليون ريال خلال 2015

أعلن الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة عن النتائج المالية للبنك عن السنة المالية 2015، حيث صرّح بأن أرباح البنك عن تلك الفترة قد وصلت إلى 1.374 مليون ريال قطري بالمقارنة مع 1.359 مليون ريال في عام 2014 مسجلاً بذلك نسبة نمو في صافي الأرباح بنسبة 1.1%. وأضاف أيضاً بأن النتائج التي تمكن البنك من تحقيقها تؤكد بوضوح قدرة البنك على تحقيق أفضل النسب من خلال أداء مُستدام.

وصرّح أيضاً بأن إجمالي الموجودات قد ارتفع من مبلغ 75.5 مليار ريال كما في 31 ديسمبر 2014 إلى مبلغ 83.3 مليار ريال كما في 31 ديسمبر 2015، أي بزيادة قدرها 7.8 مليار ريال ونسبة نمو تعادل 10.3%، وارتفع صافي القروض والسلف أيضاً بنسبة 14.5% ليصل إلى 55.6 مليار ريال بالمقارنة مع 48.6 مليار ريال عن عام 2014. كما شهدت ودائع العملاء نموًا بنسبة 14.8% لتصل إلى 52.8 مليار ريال كما في 31 ديسمبر 2015، بالمقارنة مع 45.9 مليار ريال عن نفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يعكس مدى قوة ومتانة السيولة التي يتمتع بها البنك.

وقال الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني، العضو المنتدب إن بنك الدوحة قد واصل أداءه القوي، حيث وصل إجمالي حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر 2015 إلى مبلغ 13.3 مليار ريال، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة 17.4% خلال السنة الماضية. وقال إن البنك قد حقّق نسبة عائد على متوسط حقوق المساهمين تعادل 16.1% كما في ديسمبر 2015، وهي تعدّ من بين أفضل النسب الموجودة في هذا القطاع. وحقّق أيضاً نسبة عائد مرتفعة على متوسط الموجودات تعادل 1.73% كما في ديسمبر 2015، الأمر الذي يدل على كفاءة البنك في استخدام حقوق المساهمين وفعالية استراتيجيات توظيف الموجودات. كما قال سعادته إن البنك قد حقق نموًا لافتًا بمصادر الدخل الأساسية المرتبطة بتحقيق الإيرادات بالمقارنة مع السنة السابقة، الأمر الذي يدل على قوة وقدرة البنك المستمرة على تحقيق الإيرادات وعلى كفاءته التشغيلية.

جانب من المؤتمر الصحافي

وترجع النتائج القوية التي حققها بنك الدوحة رغم الأوضاع السوقية الصعبة بشكل أساسي إلى استراتيجية البنك المرسومة لمواكبة الديناميكيات السوقية والاقتصادية المتغيرة عن طريق الابتكار والتنويع والاستفادة من مختلف الفرص السوقية المتاحة لتعود بنفع أكبر على بنك الدوحة في خضم سعيه المستمر لزيادة القيمة المتحققة للمساهمين.

من جانبه، سلط الدكتور/ ر. سيتارامان - الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة الضوء على أهم الابتكارات والإنجازات والمبادرات التي اتخذها بنك الدوحة في عام 2015، حيث قال إنه رغم الأوضاع السوقية الصعبة، إلا أن بنك الدوحة قد تمكن مؤخرًا من توقيع اتفاقية لتمويل قرض مشترك غير مضمون بقيمة 575 مليون دولار أمريكي بسعر متميز، وقد فاق الطلب مستوى العرض لهذه الصفقة بقيمة 75 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، استكمل البنك عملية إصدار أدوات رأسمالية مؤهلة للإدراج ضمن رأس المال الأساسي بقيمة 2 مليار ريال قطري، وانسجامًا مع استراتيجية البنك للتوسع الدولي، افتتح البنك المكتب التمثيلي الثاني عشر في جنوب إفريقيا، كما أكمل عملية دمج عمليات بنك HSBC عمان في الهند وقام بتدشين عملياته هناك في شهر أبريل 2015.

وأضاف الدكتور ر. سيتارامان قائلاً إن بنك الدوحة قد واصل ريادته في مجال الابتكار المصرفي في البلاد وحافظ على موقعه كشريك مفضل بين مؤسسات الدفع العالمية والإقليمية. وفي هذا السياق، كان بنك الدوحة البنك الأول في قطر الذي يقوم بإطلاق تطبيق مصرفي لساعة أبل الذكية، وحلول رقمية لفتح حسابات العملاء إلكترونيا عبر الكمبيوتر اللوحي «Tablet Banking»، وإصدار بطاقات «يونيون باي». كما اتخذ بنك الدوحة الخطوات اللازمة لدعم وتطبيق نظام حماية الأجور بنجاح. ومن خلال الحملة الصيفية السنوية، تلقى عملاء بطاقات الائتمان استردادًا نقديًا بنسبة تصل إلى 10% على مشتريات محددة من خلال بطاقة الائتمان وحتى 5% على كافة مشترياتهم الدولية. وخلال العام، تمت مكافأة عملاء بنك الدوحة، بما في ذلك حاملي حسابات برنامج الدانة المتميز للتوفير، من خلال عدد من الحملات الترويجية المتنوعة مثل حملة «استرداد قيمة القرض». كما قام بنك الدوحة بإعادة إطلاق الإصدار الأحدث لمركز خدمات التجارة الإلكترونية المتمثلة في موقع سوق الدوحة الإلكتروني وخدمات إدارة النقد عبر الإنترنت «تدبير». كما طرح بطاقة «العصرية» المخصصة للسيدات، وتعزيزًا لمكانته المتميزة في سوق الخدمات المصرفية للشركات، شارك بنك الدوحة في أحد المشاريع الهامة من خلال إبرام صفقة لتمويل المشاريع والدخول في شراكة مع إحدى المجموعات المرموقة في الهند للتعاون في مجال تطوير المنتجات وتقديم الدعم المتبادل فيما يتعلق بالبنية التحتية.

وفي إطار جهود بنك الدوحة المتواصلة لتنظيم ندوات تبادل المعرفة، استضاف البنك عدة ندوات لتبادل المعرفة حول موضوعات متنوعة في كل من اليابان والهند والكويت وقطر، منها ندوة حول «فرص الأعمال في قطر ودول الخليج»، و«قطر أفضل وجهة للأعمال والاستثمارات التجارية»، و«فرص الأعمال الثنائية بين الهند وقطر ودول الخليج»، و«فرص التعاون بين الأسواق الأسيوية الناشئة ودول مجلس التعاون الخليجي»، و«المنتدى الياباني لتقنية الإلكترونيات لتحقيق التنمية المستدامة». وقد سبق ذلك استضافة إفطار عمل من أجل التعامل بشكل فعّال مع متطلبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر والتعرف عليها. كما انضمّ بنك الدوحة خلال العام 2015 إلى منتج «مخاطر محفظة الضمين» الجديد الذي يرعاه بنك قطر للتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الدوحة قد استضاف أيضاً اجتماعاً لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بخصوص المشاريع الممولة ضمن برنامج الضمين الذي يقدمه بنك قطر للتنمية. كما استضاف البنك بالتعاون مع اتحاد الأعمال السنغافوري ملتقى للأعمال بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين قطر وسنغافورة. ويحرص بنك الدوحة على دعم الكفاءات المحلية المؤهلة من خلال برامج التدريب التي يعقدها للموظفين القطريين بالإضافة إلى المشاركة في المعارض المهنية المختلفة على مدار العام. وحصل بنك الدوحة للعام الثالث على التوالي على جائزة «أفضل بنك تجاري إقليمي» من مجلة «ذا بانكر ميدل إيست» تقديرًا لتميزه في القطاع المالي بمنطقة الشرق الأوسط. كما حصل أيضاً على جائزة «أفضل بنك للعام» من مجموعة ITP تقديرًا لأدائه المتطور والمتميز، وعلى جائزة «أفضل خدمة عملاء للشركات الصغيرة والمتوسطة»، وجائزة «أفضل بطاقة ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة»، وجائزة «أفضل عروض للتمويل التجاري»، وجائزة «أفضل حساب مصرفي للشركات»، وجائزة «أفضل حساب مصرفي لتمويل الإسكان». وقد رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في عام 2015 درجة تصنيف بنك الدوحة على المدى الطويل من الدرجة A إلى الدرجة +A.

«بنك برقان» يعلن عن الفائز بسحب حساب المزايا للمقيمين

جانب من تسليم الشيك

أعلن بنك برقان فوز احمد محمود احمد حسين بسحب حساب المزايا والخاص بالمقيمين حيث حصل الفائز على جائزة مالية نقدية قيمتها 4000 د.ك قامت بتسليمها له حنين الرميحي نائب المدير العام ورئيس التسويق.

ويقدم حساب المزايا مميزات تم تصميمها خصيصا للمقيمين أصحاب الرواتب من 150-400 دينار لتلبية إحتياجاتهم المصرفية حيث يمكن لأصحاب الحساب الحصول على بطاقة ائتمان مجانا في السنة الأولى بالإضافة الى إمكانية الحصول على قرض، إلى جانب فرصة الفوز بجائزة نقدية تبلغ 4000 د.ك في السحب الربع سنوي. ومن جهة أخرى، يقدم حساب المزايا للمقيمين خصومات خاصة وحصرية في عدة متاجر.

لتحسين مستويات أداء البيع بالتجزئة

«سوفت وير إيه. جي» تطرح تطبيقاً ذكياً جديداً لمراقبة المتاجر

كشفت «سوفت وير إيه. جي» (Software AG)، المدرجة في بورصة فرانكفورت، عن تطبيق «سمارت ستور مونيتورنغ» لمنصة الأعمال الذكية (Digital Business Platform). ويوفر التطبيق «سمارت ستور مونيتورنغ» لتجار التجزئة قدرات تحليل تنبؤية في الزمن الحقيقي ضمن متاجرهم التقليدية وذلك عبر تمكينهم من الوصول إلى الأحجام الكبيرة للبيانات القادمة من أجهزة الاستشعار والتطبيقات داخل المتاجر والقيام بمراقبتها وتحليلها. وبات بإمكان تجار التجزئة اليوم الحصول على رؤى فورية وقابلة للتنفيذ حول كيفية إجراء عروضهم الترويجية والاستفادة الكاملة من قيمة إنترنت الأشياء. وقال أوليفر غاي، مدير قطاع التجزئة لدى «سوفت وير إيه. جي»: «يمكن لهذه الأفكار والرؤى الفورية أن تزود مديري التجزئة بمقترحات حول ضرورة إعادة نشر موظفيهم في «المناطق المكتظة بالزبائن» ضمن المتجر لتلبية الطلب المرتفع، أو إقناع مديري التسويق بتعديل العروض الترويجية بسرعة للاستجابة بشكل أفضل مع مختلف المستهلكين ضمن مكان محدد».

ويظهر تقرير تقييمي صدر مؤخراً عن «ريتيل سيستمز ريسيرتش» بضمان «سوفت وير إيه. جي»، حرص تجار التجزئة على التواصل مع العملاء عن طريق الأجهزة الذكية والبحث عن فرص توفير خدمات جديدة استنادا إلى بيانات المستهلكين من خلال الأجهزة القائمة على إنترنت الأشياء (IoT). كما أظهر التقرير أن تجار التجزئة يرون أن عمليات المتجر وإدارة العملاء هما اثنين من أفضل خمسة أقسام ستستفيد أكثر من غيرها من إنترنت الأشياء (بنسبة 41% و36% على التوالي).

وأضاف غاي: «تتوسع مهام المتاجر من مجرد نقاط للتعامل التجاري إلى مراكز متعددة القنوات في جوهر كافة أنشطة البيع. وبالإضافة إلى ذلك، يقع تجار التجزئة تحت ضغط كبير من أجل توفير تجربة تسوق سلسة ومتميزة من أجل البقاء في صدارة المنافسة. وللاستفادة من هذا التحول في المتاجر وتلبية التوقعات المتنامية للمتسوقين، يجب على مديري التجزئة أن يكونوا قادرين على تتبع وتحليل وتحسين كافة الأنشطة التي تجري في متاجرهم وفي الزمن الحقيقي».

كما يبدي تجار التجزئة تفاؤلهم تجاه القيمة التي توفرها إنترنت الأشياء في المتاجر، وهم يدركون أن هذه الطريقة الجديدة للحصول على البيانات وتحليلها والعمل عليها ضرورية جداً. ومع ذلك، أشارت العينة التي استطلعت آراؤها ضمن التقرير إلى ثلاثة عوائق تكنولوجية تقف أمام كافة مشاريع إنترنت الأشياء وهي: الجمع بين مصادر البيانات المختلفة معاً، وتحديد أفضل استجابة مع أحداث أو توقعات معينة للبيانات، والتعامل مع الكثير من البيانات من عدة مصادر مختلفة في الزمن الحقيقي.

وللتغلب على هذه العوائق، تقوم منصة الأعمال الذكية من «سوفت وير إيه. جي» بدمج عدد من التقنيات الهامة والأساسية لتنفيذ عمليات «سمارت ستور مونيتورنغ»، حيث تتضمن هذه التقنيات ما يلي:

- الربط مع جميع مصادر البيانات القائمة على إنترنت الأشياء، بما في ذلك أجهزة الاستشعار والنماذج التنبؤية وإدارة المخزون في المتجر، ونقاط الخدمة والبيانات الخارجية أو غيرها من البيانات الواردة.
- تقديم رؤى قابلة للتنفيذ في الزمن الحقيقي حول ما يحدث في المتجر بحيث يطلع عليها الموظفون والتجار في المقر الرئيسي.
- القدرة على الضبط الآلي للنشاط الترويجي داخل المتجر، بما في ذلك اللوحات الإعلانية، وذلك بناءً على استجابة المستهلكين وفي الزمن الحقيقي.
- القدرة على دمج النماذج التنبؤية لبدء تنفيذ إجراءات مثل نشر المزيد من الموظفين أو تجديد محتويات الرفوف في الوقت المناسب.
- إدارة البيانات في الذاكرة وأدوات التحليل في الزمن الحقيقي تضمن أن تكون المعلومات في المتناول وقابلة للتنفيذ.
- أدوات الربط وإدارة العمليات تضمن إدارة العمليات داخل المتجر وأتمتتها عند الحاجة لتبسيط عمليات القنوات المتعددة.

وقال غاي: «من خلال التطبيق «سمارت ستور مونيتورنغ»، بات لدى تجار التجزئة الآن القدرات التي يحتاجونها لتتبع كافة أجهزة الاستشعار والبيانات في المتجر والتعامل معها- بدءاً من بيانات المبيعات إلى أجهزة استشعار الرفوف- وهو ما يجعل من إنترنت الأشياء حقيقة واقعة في عالم البيع بالتجزئة».

وتقوم منصة الأعمال الرقمية من «سوفت وير إيه. جي» بمساعدة تجار التجزئة على مواجهة التحدي المتمثل بالبيانات والبنية التحتية والمهارات. ومن خلال جمع البيانات الحالية معا وفي الزمن الحقيقي، فإن كافة المعنيين الرئيسيين في قطاع البيع بالتجزئة يمكنهم أن يتوقعوا ويتنبؤوا بالمشاكل والفرص داخل مؤسساتهم. كما يمكن للتجار وواضعي عروض الترويج الوصول إلى المعلومات المتدفقة من أجهزة الاستشعار والتطبيقات الموجودة في المتجر، ما يتيح لهم الحصول على رؤية وأفكار فورية حول كيفية تنفيذ العروض والحملات الترويجية.

تراجع معدل إنفاق المستخدم النهائي للمرة الأولى

جارتنر: نمو الشحنات العالمية للأجهزة بنسبة 1.9 بالمئة خلال 2016

أشارت أحدث التقارير الصادرة عن مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية جارتنر إلى ارتفاع إجمالي الشحنات العالمية للأجهزة (الكمبيوترات الشخصية، والكمبيوترات اللوحية، والهواتف المحمولة فائقة الأداء) لتتخطى عتبة الـ 2.4 مليار جهاز خلال العام 2016، أي بزيادة قدرها 1.9 بالمائة عما سجلته خلال العام 2015. ومن المتوقع أن يتراجع معدل إنفاق المستخدم النهائي بالدولار الأمريكي بنسبة 0.5 بالمائة بوتيرة مطردة وللمرة الأولى على الإطلاق.

وسيواصل سوق الأجهزة تأثره بالأوضاع الاقتصادية السائدة على المستوى المحلي خلال العام 2016، وهو ما تطرق إليه رانجيت HYPERLINK «http://www.gartner.com/analyst/14371»، انوال، مدير الأبحاث لدى مؤسسة الدراسات والأبحاث العالمية جارتنر، بالقول: «من الواضح أن شركات التوريد لم تعد قادرة على تسويق منتجاتها بإتباع منهجية استهداف الأسواق الناضجة والصاعدة فقط. وانطلاقا من التقلبات الاقتصادية السائدة، فقد تم تقسيم السوق إلى أربع فئات، وهي الأسواق الناضجة التي تواجه تحديات اقتصادية، والأسواق الناضجة المستقرة، والأسواق الصاعدة التي تواجه تحديات اقتصادية، والأسواق الصاعدة المستقرة. وتندرج كلاً من روسيا والبرازيل ضمن فئة الأسواق الصاعدة التي تواجه تحديات اقتصادية، في حين تعتبر الهند من الدول التي تندرج ضمن فئة الأسواق الصاعدة المستقرة، بينما تندرج اليابان إلى فئة الأسواق الناضجة التي تواجه تحديات اقتصادية».

بالإضافة إلى ما سبق، من المتوقع أن يصل إجمالي عدد الشحنات العالمية من الكمبيوترات الشخصية إلى 287 مليون جهاز خلال العام 2016، أي بتراجع نسبته 1 بالمائة على أساس سنوي، ولكنها من المتوقع أن تتسارع لتنمو بنسبة 4 بالمائة خلال العام 2017. وتحدث رانجيت انوال عن هذا الموضوع قائلاً: «من المتوقع أن تقوم الهواتف المحمولة فائقة الأداء (الممتازة) بدفع عجلة نمو سوق الكمبيوترات الشخصية قدماً، وذلك خلال مرحلة الارتقاء إلى نظام التشغيل ويندوز 10، واعتماد الكمبيوترات الشخصية على بنية معالجات سكايليك من شركة إنتل. وتشير توقعاتنا أيضاً إلى تسارع وتيرة تبني الشركات لنظام التشغيل ويندوز 10 بدرجة أسرع من ترقيات أنظمة ويندوز السابقة». وقد قامت مؤسسة جارتنر بإجراء هذه الدراسة الشاملة.